دعم المؤسّسات العامّة والمجتمعات المحليّة اللبنانيّة

في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦
مراجعة منتصف العام

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦
دعم المؤسّسات العامّة

تواصل دعم المؤسّسات العامّة مع تركيز على دعم توفير الخدمات وتطوير السياسات وتعزيز قدرات المسؤولين الرسميين والموظّفن المدنيّين على الاستجابة للأزمة.

وقد تم تخصيص أو تحويل أكثر من **١٢٠ مليون دولار أميركي** إلى المؤسّسات العامّة حتى الآن في عام ٢٠١٦ كما تم تمويل أو انتداب **٥٢١** موظّف إضافيّ بغية تعزيز قدرة المؤسّسات العامّة على الاستجابة للأزمة.

وزارة التربية والتعليم العالي والمدارس الرسميّة	٣٩ موظّف	٥٣,١ مليون دولار أميركي
وزارة الصحّة العامّة ومراكز الرعاية الصحّة الأوليّة والمستشفيات الحكوميّة	١١١ موظّف	١٠,٣ مليون دولار أميركي
البلديّات	٧١ موظّف	٢٧,٧ مليون دولار أميركي
وزارة الطاقة والمياه ومؤسّسات المياه	٧ موظّفين	١٣,٩ مليون دولار أميركي
وزارة الشؤون الاجتماعيّة وشبكة مراكز الخدمات الإنمائيّة التابعة لها(ومن ضمنها دعم البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً	١٩٤ موظّف	٩,١ مليون دولار أميركي
وزارة الزراعة	١ موظّف	٢,١ مليون دولار أميركي
رئاسة مجلس الوزراء ومكاتب المحافظين والقوى الأمنيّة ومؤسّسات أخرى	٩٨ موظّف	٣,٨ مليون دولار أميركي
المجموع	٥٢١ موظّف	١٢٠ مليون دولار أميركي

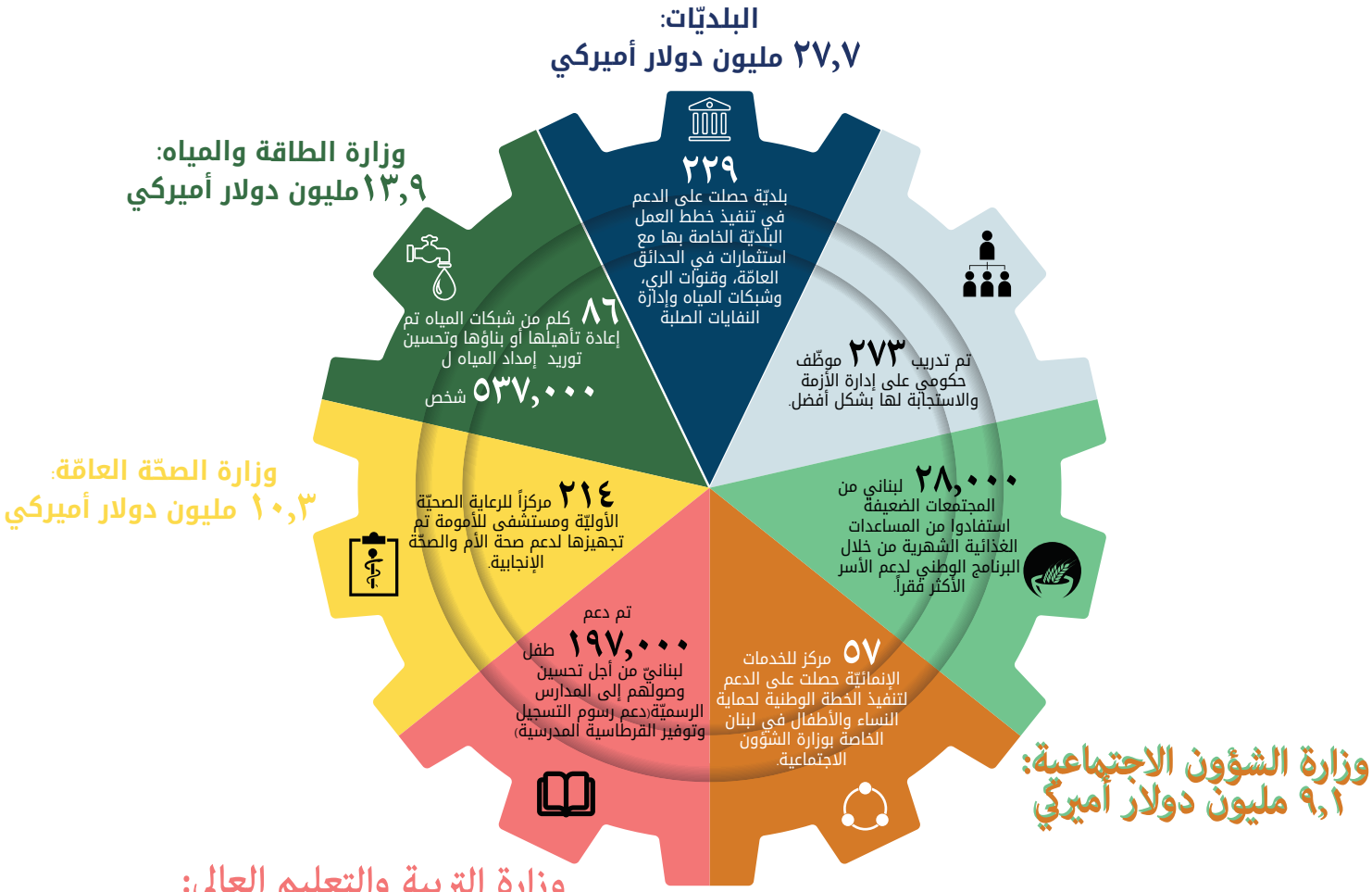

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦

دعم المؤسّسات الاجتماعيّة:

- حصلت 70,000 أسرة معيشية على المساعدات الشتوية(175.000 بطانية و2.9 مليون دولار أميركي في إطار تحويلات نقدية عبر البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.
- حصل 57 مركزاً للخدمات الإنمائيّة على دعم مالي وتقني وعلى صعيد التوظيف الإضافي ما سمح بين أمور أخرى لـ27,000 شخص بالحصول على خدمات الدعم النفسيّ الاجتماعيّ(ومن ضمنهم 6,500 لبناني).

في إطار الخطة الوطنية لحماية النساء والأطفال في لبنان، استفاد 57 مركز للخدمات الإنمائيّة من الدعم الماليّ والتقنيّ من الشركاء(وخاصة من خلال انتداب فريق عمل مؤهل) ما سمح لـ27,000 شخص بالحصول على خدمات الدعم النفسيّ الاجتماعيّ ولـ151,000 طفل ومقدّم رعاية من تعلّم المزيد حول قضايا حماية الطفل إضافة إلى تمكين 5,000 طفل للحصول على تقييم لتقديم الخدمات المتخصّصة.
وتقدّم وزارة الشؤون الاجتماعيّة إلى جانب مراكز الخدمات الإنمائيّة التابعة لها الدور القيادي الإجمالي للاستجابة للأزمة وبعض الخدمات التي ينبغي تقديمهاا بشكل طارئ باعتبارها المستجيب الأول في الميدان.
وقد تم جمع نحو 7.4 مليون دولار أميركي على شكل دعم مالي لتعزيز النظام الاجتماعيّ في لبنان إضافة إلى 1.7 مليون دولار أميركي مخصّصة تحديداً لتنفيذ البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.

ومنذ بداية العام، حصلت 70,000 أسرة معيشية لبنانية فقيرة على الدعم من خلال توفير مساعدات نقدية شتوية وسلع الإغاثة الأساسية(أعلى عدد أسر تم بلوغه على الإطلاق) كما حصل 28,000 مستفيد من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً على مساعدات غذائية شهرية. وبالإجمال تم انتداب 194 موظّف إضافي إلى المؤسّسات الاجتماعية على المستوى المركزي والمحلي بغية تأمين قدرة التوظيف الملائمة للاستجابة للأزمة.

عاصفة شتوية في لبنان
الصورة من: مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

دعم مركز الخدمات الإنمائيّة في المرج

تمّ إنشاء مركز الخدمات الإنمائيّة في بلدة المرج الكائنة في البقاع الغربي في عام 2001 بغية توفير خدمات متخصّصة للمستفيدين الضعفاء ومن ضمنهم الأطفال والنساء وكبار السنّ وذوي الاحتياجات الخاصّة. وفي هذا السياق يقوم السيد هزّاع درويش مدير مركز الخدمات الإنمائيّة: "عندما افتتاح المركز كنّا ندير عيادة واحدة ومكتب للبرنامج الوطنيّ لدعم الأسر الأكثر فقراً الذي تستفيد منه الأسر اللبنانيّة الأكثر ضعفاً. وعلى إثر إندلاع الأزمة السوريّة، وسّع المركز نطاق خدماته بحيث تشمل مستفيدين سوريّين.
اليوم وبفضل دعم مفوضّية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء آخرين، يعمل في مركز الخدمات الإنمائيّة في المرج نحو 42 موظّف ومن بينهم أطباء وممرّضين وطبيب أسنان. ويعتبر المركز مجهّزاً بالكامل ويقدم خدمات تتراوح بين استشارات الرعاية الصحيّة والإرشاد وجلسات التوعية حول القضايا المتّصلة بالصحّة.
ويعتبر المركز بين المراكز التي تستقبل العدد الأكبر من المستفيدين اللبنانيّين والسوريّين في المنطقة ويغطّي نحو 10 بلدات مجاورة. وفي هذا السياق تشرح موظّفة الاستقبال في المركز: "نستقبل في المتوسط نحو 4,000 مستفيد لبنانيّ ونحو 1,300 مستفيد سوريّ شهرياً".

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦

دعم المؤسّسات التعليميّة

- 357.000 طفل تم دعمهم للوصول إلى التعليم الأساسيّ الرسميّ(من ضمنهم 197.000 طفل لبنانيّ)
- 302,000 طفل في سن الالتحاق بالمدرسة تم تزويدهم بمواد تعليميّة.

حظي نظام التعليم الرسمي من خلال وزارة التربية والتعليم العالي والمدارس المحلية بمعظم الدعم المخصّص للمؤسّسات الرسميّة حتى الآن(نحو 53.1 مليون دولار أميركي بالإجمال. ومن خلال تنفيذ خطّة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم (RACE) الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي، تم دعم 357.000 طفل للوصول إلى التعليم الرسميّ الأساسيّ ومن ضمنهم 197,000 طفل لبنانيّ. ومع تسجيل أكثر من 150,000 طفل لاجئ في المدارس الرسميّة، تمكّن الشركاء من زيادة معدّل حضور اللاجئين بأكثر من 100 في المائة منذ عام 2013-2014 الدراسي. كما تم تزويد 302,000 طفل في سن الالتحاق بالمدرسة بمواد تعليمية وقرطاسية.
وتتضمن قائمة الإنجازات الرئيسية حتى الآن إطلاق برنامج دعم الفروض المنزليّة في 123 مدرسة وفي 165 مركز للخدمات المجتمعيّة في أنحاء البلاد لتفادي تسرب الأطفال الضعفاء من المدرسة. وساهم الشركاء الذين أدركوا الحاجة إلى تنويع مسارات التعليم في تسجيل أكثر من 5,000 طفل تسرّبوا من المدرسة في برنامج التعليم المكثّف وفي وضع إطار عمل وطني لتنظيم التعليم غير الرسمي يهدف إلى تعزيز فرص التعلم للشباب واليافعين.

ويكمن الهدف طويل الأمد إلى خفض عدد الأطفال المتسرّبين من المدارس وتعزيز مستوى التأهل بين الشباب واليافعين الضعفاء بغية تزويدهم بوسائل لكي يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع.
وتم تزويد وزارة التربية والتعليم العالي بـ32 موظّف إضافي لضمان التنفيذ الناجح المتواصل لاستراتيجية خطّة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم (RACE) وتطوير المرحلة الثانية من هذه الخطة(Race II).

عاصفة شتوية في لبنان
الصورة من: مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مشروع إعادة تأهيل المدارس في البقاع الغربي

تعتبر إعادة تأهيل المدارس الرسميّة جزء من الدعم الذي تقدمه منظّمة اليونيسف إلى وزارة التربية والتعليم العالي من خلال تحسين بيئة التعلّم الفعلية في عدد من المدارس الرسميّة في أنحاء لبنان مع تركيز على المجتمعات الأكثر ضعفاً.

وكان مدرسة سحمر المختلطة المتوسّطة(منطقة البقاع الغربي)إحدى المدارس التي حظيت بدعم هذا العام ما لاقى رضى جميع المعنيين.

وفي هذا السياق يقول أحد المعلمين الشباب المتحمسين: "كان الأطفال يتعلمون قبل إعادة التأهيل في ظروف رديئة. كانت الكتابات تعلو كافة جدران المدرسة وكانت الألواح في وضع سيء للغاية. كما كانت الصفوف معتمة وكانت المياه تتسرب من الجدران. أثّر البرد والرطوبة سلباً على صحّة أطفالنا. ولحسن الحظ تم دهن جدران المدرسة بطلاء عازل للمياه ويتعلّم تلامذتنا اليوم في بيئة محفّزة وصحيّة إلى حد كبير".

دعم المؤسّسات الصحيّة

- 223 مركزاً للرعاية الصحيّة الأوليّة حصل على أدوية للأمراض الخطرة والمزمنة ما عاد بالفائدة على 269,000 مريض(ومن ضمنهم 35,000 لبناني ضعيف)
- تم دعم 727,000 استشارة في إطار الرعاية الصحيّة الأوليّة بغية تسهيل الوصول إلى الرعاية الصحيّة العامّة(من ضمنهم 92,000 مريض لبنانيّ)

كما تمّ ضخّ أكثر من 10.3 مليون دولار أميركي في وزارة الصحّة والمستشفيات ومراكز الرعاية الصحيّة في أنحاء البلاد وتمّ انتداب 111 موظّف جديد.

وتجسّد دعم المؤسّسات الصحيّة من خلال توفير تجهيزات الصحّة الإنجابية وصحة الأم إلى 214 مركزاً للرعاية الصحيّة الأوليّة ومستفشيات الأمومة وفي توزيع أدوية للأمراض المزمنة والخطيرة إلى 223 مركز للرعاية الصحيّة الأوليّة استفاد منها 269,000 مريض. وتم تعزيز الوصول إلى الخدمات الصحيّة من خلال دمج 9 مراكز للرعاية الصحيّة الأوليّة في الشبكة الرسميّة لوزارة الصحّة العامّة(التي أصبحت تضم الآن 223 مركزاً للرعاية الصحيّة الأوليّة) وتوفير نحو 727,000 استشارة طبية مدعومة منذ كانون الثاني/يناير. وبموازاة ذلك، تم دعم 56 مستشفى متعاقد مع الوزارة لتوفير الرعاية المنقذة للحياة ورعاية الولادة إلى 26,000 مريض.

وأخيراً تم الاستثمار في تعزيز دعم البرنامج الوطني للسل بغية خفض الوفيات المرتبطة بالسل وأمراض أخرى من الممكن تفاديها. وتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز خدمات الوقاية والتشخيص والعلاج للمجتمعات الضعيفة وتحديداً من خلال إعادة تأهيل مراكز معالجة السل إضافة إلى توظيف وتدريب 29 موظّف تقني وافتتاح مركز جديد في حلبا، عكار. كما لعب الشركاء القطاعيون دوراً فاعلاً في تطبيق وتطوير استراتيجية البرنامج الوطني للصحة العقلية بغية دعم الصحّة العقلية في الرعاية الصحيّة الأوليّة وبناء قدرات اختصاصيين الصحّة في مجال تقييم وإدارة وإحالة حالات الصحّة العقلية في لبنان

المركز الطبي الخيري في عكار
الصورة من: جايسم جيل

خدمات صحة الأمومة – قصة قابلة قانونيّة

"شهدت خلال عملي كقابلة قانونيّة على تغييرات عديدة منذ بدأت ألتقي النساء خلال حملهن ومتابعتهم بعد الولادة، لاحظت بعد التوجيه المنتظم ارتفاع عدد النساء اللاتي يقصدن مراكز الرعاية الصحيّة الأوليّة لمتابعة حملهن كما أقبلت مزيد من النساء على إجراء صورة بالموجات فوق الصوتية(إيكو) في كل فصل وعلى إجراء فحوصات الدم الضرورية.

كما انخفض عدد النساء اللواتي اخترن الولادة في المنزل ما يظهر فهم أفضل للمخاطر التي يعرّضن أنفسهن وأطفالهن إليها في هذه الحالة وتزايد اطلاعهن على التعقيدات المحتملة. ومن مجالات التوعية الأخرى التي أركّز عليها هي التخطيط الأسري بشكل عام وأفضل سبل منع الحمل بشكل خاص".

ساندي شراباتي - قابلة قانونيّة

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦

دعم مؤسّسات الطاقة والمياه والبلديّات واتحادات البلديّات

- إعادة تأهيل/تمديد شبكات مياه عامّة بطول 86 كلم وتغطي 30 بلديّة
- تزويد 537,000 شخص ضعيف بإمداد أفضل للمياه(من ضمنهم 400,000 منهم لبنانيّ)
- تزويد 360,000 شخص بوسائل للتخلص بشكل آمن من النفايات الصلبة(ومن ضمنهم 227,000 لبناني)

مكّنت الجهود التي بذلها شركاء لتحسين إدارة المياه ومياه الصرف الصحي والخدمات ذات الصلة نحو 537,000 شخص ضعيف من الوصول إلى إمداد أفضل للمياه(وذلك بشكل أساسي من خلال بناء/إعادة تأهيل شبكة عامة لتوزيع المياه بطول 86 كلم وتغطي 30 بلديّة). وبالإضافة إلى ذلك أصبح بإمكان 360,000 شخص التخلص بشكل آمن من النفايات الصلبة في أنحاء لبنان(شمل ذلك توفير 5,000 حاوية لإدارة النفايات الصلبة بغية تعزيز حماية البيئة). وبموازاة ذلك، تم تزويد 26 اتحاد بلديّات و229 بلديّة بـ27,7 مليون دولار أميركي للاستجابة للطلب والضغط المتزايدين على الخدمات. وشمل ذلك انتداب 71 موظّف جديد وضمّهم إلى البلديّات واتحادات البلديّات للعمل على الاستجابة للأزمة.

ووصل إجمالي الاستثمارات في 66 مشروعاً بلدياً ملموساً تم إنجازها إلى 5 مليون دولار أميركي مع أكثر من 125 مشروع يجري العمل فيها حالياً تركّز على بناء مساحات عامة وبنية تحتية ترفيهية وتجهيز المرافق المحليّة وتوزيع حاويات النفايات وإعادة تأهيل شبكات ومصادر المياه.
كما تستفيد 170 بلديّة بشكل مباشر من مشاريع كثيفة العمالة من أجل إجراء إعادة تأهيل ضيّقة النطاق للبنية التحتية والقيام بخدمات التنظيف.

وفي السياق نفسه وتحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعيّة تم إجراء نحو 100 مسح جديد للمخاطر والموارد ما سمح بتحديد الأولويّات البلديّة في 251 من المواقع والمناطق الأكثر ضعفاً في لبنان

مسح المخاطر والموارد

خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، عملت فرق المسح التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة من دون هوادة لإنجاز عملية تشاوريّة لمدة 5 أيام في 100 بلديّة بغية إنجاز مسح المخاطر والموارد ووضع خطط عمل بلديّة. ويعتبر مسح المخاطر والموارد عملية تخطيط تشاركيّة وضعها الشركاء بغية تحديد التدخّلات ذات الأولوية على المستوى المحليّ. ومع تغطية المواقع الأكثر ضعفاً في البلاد التي يصل عددها إلى 251 موقعاً، أصبحت النتائج متاحة على الإنترنت لجميع الشركاء على الموقع الإلكترونيّ للوزارة.

وفي معرض تعليقه على هذا الأمر، قال معالي الوزير رشيد درباس خلال الإطلاق الوطني لنتائج عمليات مسح الموارد والمخاطر في 11 تموز/يوليو 2016: "تعتبر البلديّات في صدارة التعامل مع هذه الأزمة وتواجه تحدّيات جمّة جراء ذلك. وتعتبر العملية التشاوريّة التي أوصيت بها البلديّات لمسح المخاطر الموارد في مجتمعاتها المحليّة خطوة إيجابية للغاية للحرص على أن تكون الاستجابة المحلية مناسبة لما يحتاج إليه السكان فعلياً على الأرض. تؤمن الحكومة اللبنانيّة بالدور الإنمائيّ الذي في وسع البلديّات لعبه. ونهدف إلى زيادة الاستقرار، ومعالجة التوتّرات وتفادي نشوب النزاعات والحرص على تأمين تعايش سلمي مع تأثير الأزمة من خلال تحسين سبل العيش وتوفير الخدمات. كانت البلديّات ومازالت حجر الزاوية للاستجابة لتأثير الأزمة السورية. وهي تستحقّ الإعجاب والدعم".

المركز الطبي الخيري في عكار
الصورة من: جايسم جيل

مزيد من الدعم للمؤسّسات العامّة

- تم تزويد مكتب رئاسة الوزراء و7 وزارات و5 مكاتب محافظين بخلايا أزمة مجهّزة بالكامل وخطط استجابة لتعزيز منع المخاطر وإدارتها.

كما تم دعم مؤسّسات كبيرة أخرى بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2016 ووصل مجموع هذا الدعم إلى أكثر من 3.8 مليون دولار أميركي على شكل دعم مالي إضافة إلى ضمّ 98 موظّف جديد إلى فرق العمل. وساهم شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ والاتحاد الأوروبي على نحو خاص في تطوير إدارة خطر الكوارث من خلال تشغيل غرفة عمليات وطنية في مكتب رئاسة الحكومة وتوفير تجهيزات غرف العمليات ووضع خطط للاستجابة للأزمة في 7 وزارات و4 مكاتب محافظات.

كما ساهم المجلس الوطني للبحوث العلمية في مسح مخاطر الفيضانات في إطار عملية تقييم ومنع الكوارث الطبيعية الخاصة بالمركز. وبموازاة ذلك، حصلت الإدارة المركزية للإحصاء على المساعدة في تطبيق مسح العمالة والأوضاع المعيشية للأسر.

كما واصل الشركاء دعم مأسسة قوى الشرطة البلديّة بالشراكة مع وزارة الداخلية والبلديّات من خلال وضع كتيّب تدريبيّ لأكاديمية قوى الأمن الداخلي وإجراءات تشغيل موحدة ومدونات سلوك في مجال الاستجابة للأزمة.

تدريب على تقييم المخاطر في السراي الكبير

يعتبر لبنان معرّضاً لطيف واسع من المخاطر الطبيعية لعلّ أخطرها هو حصول زلزال كبير مع/من دون أمواج تسونامي هائلة.

خلال السنوات الأربع الماضية، دعم الشركاء الحكومة اللبنانيّة من أجل وضع استراتجية إدارة الكوارث وتخفيف المخاطر الخاصة بها بغية توفير استجابة فعالة وموحّدة وجيّدة التجهيز للكوارث. وتم تطوير تقييم ومسح لخطر الفيضانات من بين أدوات أخرى بغية توجيه الاستراتيجية الوطنية للحدّ من خطر الكوارث.

وبالاعتماد على هذه الجهود، أقامت وحدة إدارة المخاطر في رئاسة مجلس الوزراء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ وبرنامج الوقاية من الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن النشاط البشري والاستعداد والاستجابة لها جنوب 2 (PPRD SOUTH II) ، ورشة عمل تدريبية دامت أربعة أيام في مايو /أيار 2016 حول تقييم المخاطر ومسحها.

زودت ورشة العمل الوزارات والوكالات والسلطات المحليّة الرئيسيّة بلمحة عامة عن تقييم المخاطرواستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) بغية تعزيز عملية منع المخاطر والاستجابة لها في لبنان.

محاكاة إدارة خطر الكوارث.
الصور من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦

دعم المؤسّسات الزراعيّة

- حصل 1,600 مزارع على المساعدة التقنيّة والتجهيزات الزراعيّة وتجهيزات خاصة بالمواشي بغية زيادة الإنتاج الغذائي
- تم تدريب 173 موظّف حكومي من أجل تعزيز قدرات تنسيق وإدارة معلومات الأمن الغذائي

واصل الشركاء في مجال الأمن الغذائي دعم وزارة الزراعة في تحسين سلامة واستدامة الغذاء إضافة إلى الإنتاج الزراعي. وتم بذل مزيد من الجهود لتحسين جودة عمليّات سلامة الغذاء وتحسين الإحصائيّات ونظم المعلومات الزراعيّة من أجل اتخاذ قرارات أكثر اطلاعاً في مجال السياسة العامّة وتطوير إدارة إنتاج النباتات والغابات.

وتم مدّ المؤسّسات الزراعية بـ2.1 مليون دولار أميركي لتشجيع الأمن والإنتاج الغذائي.
وفي المحصلة تم تزويد أكثر من 1,600 مزارع بالتدريب والتجهيزات بغية زيادة إنتاج الزراعة وتربية المواشي. كما تم تدريب 173 موظّف حكومي على استخدام الأدوات الجوالة لجمع البيانات الضروريّة لإجراء مسح الإنتاج الزراعيّ ومراقبة الأمراض النباتيّة ورصدها.

لاجئون سوريون في حقول لزراعة الخضروات المورقة.
الصورة من : منظمّة العمل الدولية

محصول الكينوا يدخل النظام الزراعيّ اللبنانيّ

خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، عملت فرق المسح التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة من دون هوادة لإنجاز عملية تشاوريّة لمدة 5 أيام في 100 بلديّة بغية إنجاز مسح المخاطر والموارد ووضع خطط عمل بلديّة. ويعتبر مسح المخاطر والموارد عملية تخطيط تشاركيّة وضعها الشركاء بغية تحديد التدخّلات ذات الأولوية على المستوى المحليّ. ومع تغطية المواقع الأكثر ضعفاً في البلاد التي يصل عددها إلى 251 موقعاً، أصبحت النتائج متاحة على الإنترنت لجميع الشركاء على الموقع الإلكترونيّ للوزارة.

وفي معرض تعليقه على هذا الأمر، قال معالي الوزير رشيد درباس خلال الإطلاق الوطني لنتائج عمليات مسح الموارد والمخاطر في 11 تموز/يوليو 2016: "تعتبر البلديّات في صدارة التعامل مع هذه الأزمة وتواجه تحدّيات جمّة جرّاء ذلك. وتعتبر العملية التشاوريّة التي أوصيت بها البلديّات لمسح المخاطر الموارد في مجتمعاتها المحلية خطوة إيجابية للغاية للحرص على أن تكون الاستجابة المحلية مناسبة لما يحتاج إليه السكان فعلياً على الأرض. تؤمن الحكومة اللبنانيّة بالدور الإنمائيّ الذي في وسع البلديّات لعبه. ونهدف إلى زيادة الاستقرار، ومعالجة التوتّرات وتفادي نشوب النزاعات والحرص على تأمين تعايش سلمي مع تأثير الأزمة من خلال تحسين سبل العيش وتوفير الخدمات. كانت البلديّات ومازالت حجر الزاوية للاستجابة لتأثير الأزمة السورية. وهي تستحقّ الإعجاب والدعم".

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٦

دعم إضافي مباشر إلى اللبنانيين

- حصلت 263 شركة على خدمات مالية ومنح عينية ونقدية.
- تم تدريب 878 رائد أعمال لبنانيّ في مجال إدارة الأعمال.
- تم دعم 2,000 لبناني من خلال برامج توظيف توفّر دورات تدريبية وتدريب مؤسّسي وخدمات توظيف.
- استفاد 1,400 لبنانيّ من برامج التوظيف السريع.
- تم تحديث 1,200 مسكن غير لائق وتجهزيها ضد عوامل الشتاء بغية تحسين ظروف المعيشية واستفاد من هذا التطوير أكثر 5,000 لبناني فقير.

التدخلات في قطاعات سبل العيش والمسكن بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2016.
الصورة من: Akonrat.

نلفت انتباهم أنه وفي كامل هذه الوثيقة تم تدوير الأعداد الكبيرة إلى الرقم المئوي الأقرب

لمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:
Margunn.indreboe@undp.org
karlstro@unhcr.org
التنسيق المشترك بين الوكالات
لبنان